

في الواجهة

حزب الله وفرنجيه: حليفان لكن حسابات

نقولاً ناصيف

ليست ثمة عقبة واحدة في وجه نائب زغرتا: الرئيس ميشال عون يرفض ترشحه، وحزب الله يثير علامات استفهام على توقيت المبادرة. كلاهما حليفان لفرنجيه. الا ان طريقة اصرار نتائج اجتماع باريس ظهرت اشبه بانقلاب عليهما، او في احسن الاحوال دونما الافساح في المجال امام مناقشة مستفيضة لاقتراح الحريري. بعض اسباب اخفاق تدارك تداعيات اجتماع العاصمة الفرنسية، ان فرنجيه تصرف فور عودته على انه اضحى فعلاً الرئيس الجديد، وراح يتحدث عن تطميناته لحلفائه قبل ان يجتمع بهم ويتفاهم واياهم على خياره. بدوره عون وجد في استعجال الموافقة على

اقتراح الحريري تجاوزاً لقاعدة ارسنها قوى 8 اذار هي ان عون - وهو فحسب - مرشحها الاول الى ان يتنحى. إذ ذاك يبدأ الكلام عن مرشح ثان، لا ان يقفز هذا الى الصف الاول فجأة. على نحو مماثل تطابقت حجتها حزب الله ورئيسه تكتل التغيير والإصلاح: لا رئيس قبل سلة تسوية وطنية، ولا رئيس قبل قانون انتخاب جديد. كلاهما، التسوية وقانون الانتخاب يكفلان المجيء بالرئيس، لا العكس. لا تقتصر التحفظات على هذا الشق. بل في حوزة حزب الله معطيات تجعل من صمته منذ ذلك اليوم اقرب الى النطق، والترتيب في ابداء الموقف يتحول تدريجاً الى سلبية متكاملة الاوصاف. دونما التخلي عن حليف

لن يتغير الكثير في الشفور في ظل النائب سليمان فرنجيه مرشح ضيق، بل جزءاً من تحالف عريض. ربما استغربة الانتظار زمناً مماثلاً يجعله رئيساً محتملاً. لم يعد يسمعه ولا مرشحوه التراجع الى الوراثة. ولا يملك معهم مفتاح انتخابه

ضحوى المقايضة: رئيس من قوى 8 اذار في مقابل كل السياسة (هيثم الموسوي)



تقرير

أزمة محامي طرابلس: تصعيد متبادل وتدخلات سياسية

عبد الكافي الصمد

تسارعت الاتصالات في نقابة محامي طرابلس وخارجها بعد الطعن في نتائج امتحانات طالبي الانتساب إليها، وما أحدثه من ارتباك داخل النقابة وانقسام في الوسط السياسي، وأزمة ضمنية بين النقابة والقضاء ولاحتواء الأزمة التي بدأت تكبر ككرة الثلج، دخل نقباء سابقون ومحامون على خط الوساطة. لكن هؤلاء قوبلوا بتصلب طرفي النزاع: من جهة، نقيب المحامين فهد المقدم وأعضاء مجلس النقابة، ومن جهة أخرى، النقباء الأربعة السابقون، حسن مرعي وجورج طوق وخلدون نجا وفادي غنطوس، الذين طعنوا في نتائج الامتحانات أمام قاضي الأمور المستعجلة في طرابلس جو عقبي. وفي الموازة، علمت «الأخبار» أن وزير العدل السابق النائب سمير الجسر التقى رئيس مجلس القضاء الأعلى

الجسر طلب من فهد الضغط على قاضي الأمور المستعجلة

القاضي جان فهد، وطلب منه الضغط على القاضي عقبي لقبول اعتراض النقابة على قراره حفظ المسابقات، في مقابل عودتها عن إضرابها المفتوح الذي أعلنته أول من أمس. وقالت المصادر إن الجسر كلف أحد المحامين المقربين منه، محمد ديب، إعداد لوائح الاعتراض القانونية قبل تقديمها. ورداً على اعتبار المقدم ومجلس النقابة وأوساط نقابية القرار القضائي تدخلاً في الشؤون الداخلية للنقابة، أوضحت

مصادر قضائية لـ «الأخبار» أن القضاء «لم يتدخل في شؤون النقابة، بل مارس دوره الطبيعي وضمن صلاحياته، بعد أن تقدم إليه أحد الأطراف بطلب لحل نزاع له مع طرف آخر. إذ إن المهمة الأساسية للقضاء فض النزاعات بين المتخاصمين وتطبيق القوانين». وأضافت أن القضاء «يمارس مهمته في حفظ الحقوق العامة والخاصة على السواء. وعندما تدخل قاضي الأمور المستعجلة في هذه القضية طالباً بحفظ المسابقات، كان يقوم بواجبه». في غضون ذلك، شهد مقر النقابة لقاءً تضامنياً معها شارك فيه نقباء المهنة الحرة في الشمال، اعتبر خلاله المقدم أن «معالجة أي خلافات داخلية في النقابات تكون عبر القوانين والأعراف التي ترعى عملها وعبر الجمعيات العمومية للنقابات». وأكد «أننا مستمرون في موقفنا وفي الإضراب الذي أعلنه حتى الرجوع عن القرار القضائي الذي اتخذته قاضي الأمور

المستعجلة»، واصفاً إياه بـ «الخاصي» لأنه لا يجوز أن يصور أن ثمة خلافاً بين النقابات والقضاء، ونتمنى تصحيح هذا الخطأ بأسرع وقت لنعود عن إضرابنا وتعود الأمور إلى مجاريها». وأكد: «خلال ولايتي لا يمكن أن أسمح لأحد بالدخول إلى نقابة المحامين والحجز على الأوراق، وهذا الموضوع محسوم بالنسبة إلي، ولن أسمح لأحد بالمس بكرامة نقابة المحامين خلال ولايتي». وكان لافتاً أن المقدم أعلن خلال اللقاء تعليق مجلس النقابة قيد النقيب السابق فادي غنطوس «لأنه لم يأخذ إذن النقابة قبل الإدعاء، أو اللجوء إلى محكمة الاستئناف الناظرة في القضايا النقابية». علماً أن غنطوس لم يقدم الإدعاء وحده، ما كشف الإرباك الذي يسود داخل النقابة، ودفع المقدم إلى القول لاحقاً في حديث إذاعي إن «قرار تعليق قيد غنطوس سيعالج قريباً».

رسائل إلى المحرر

كتاب مفتوح إلى وزير التربية

بتاريخ 2014/3/26، تقدمت بشكوى لدى معاليك تحت الرقم 3972/11 بحق أحد الموظفين في وزارة التربية، متهماً إياه بأمور ثلاثة: إخفاء مستندات، تحويل حكم صادر عن إحدى المحاكم واستغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية وخاصة. أرجو من معاليك شخصياً التحقق من الأمر وبالتالي: إما وضعي في السجن إذا كنت قد افتريت على الموظف، وإما إنصافي إذا كنت محقاً، وبالتالي رد الاعتبار لي ولمدركتي التي أسستها عام 1977، أي منذ ما صار يقارب الأربعين سنة.

قدمت الشكوى بتاريخ 2014/7/14 تحت الرقم 3972/11، وجاءني الجواب من مصلحة التعليم الخاص أن معالي الوزير طلب ضمها إلى ملف الشكوى!

معالي الوزير، حينما يكون الوطن سائباً وبعض رجال وزارة التربية بلا تربية تتجرأ الذئاب على نهشنا.

وانا قد نهشني الذئاب في وزارتكم. لكن مبادئي، وتربيتي وأخلاقي وقيمي لا تسمح لي بأن أشهر سلاحني وافجر رؤوس الذئاب و... لهذا ستراني معتصماً أمام وزارتكم ليلاً نهاراً، في انتظار أن يسمح لك وقتك بحضور اجتماع بيني وبين رئيس مصلحة التعليم الخاص. اجتماع لنصف ساعة برعايتك وحضور من تشاء من رجال عدل وقانون.

نصف ساعة فقط يا معالي الوزير، وبعدها نبني على الشيء مقتضاه. فاما ان اكون مفترياً على رئيس المصلحة وأنال جزائي، واما ان اثبت العكس وأسترجع حقي وحق مدرستي «مدرسة السلام».

صاحب مدرسة السلام يوسف طيب مصباح

من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القراء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com. على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، ولا يتجاوز نصها 150 كلمة.